

Distr.: General
2 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٤
٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، جنيف
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت
مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبناءً على طلب المجلس التنفيذي في مقرره ٢٤/٢٠١٣، يتضمن هذا التقرير عناوين كافة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة أثناء السنة وما حصلت عليه من تقديرات، وتفاصيل بشأن موارد المكتب المخصصة لمراجعة الحسابات والتحقيقات. أيضاً، وعلى النحو المطلوب في المقرر ١٨/٢٠١٢، يتضمن هذا التقرير معلومات عن المسائل ذات الشأن المتعلقة بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والخبرة المكتسبة حتى الآن من الكشف. ووفقاً للمقرر ٢٢/٢٠١١، يتضمن هذا التقرير أيضاً معلومات عن الدروس المستفادة بشأن العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات وبشأن حالات الغش والإجراءات المتخذة في حالات سوء السلوك. ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بشكل منفصل (وفقاً للمقرر ١٣/٢٠٠٦)، ويذيل التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بهذا التقرير (وفقاً للوثيقة DP/2008/16/Rev.1).

عناصر لمقرر

قد يود المجلس التنفيذي: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير؛ و (ب) أن يعرب عن تأييده المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و (ج) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة.



المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	أولاً - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨	ثانياً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
١٠	ثالثاً - ملاك الموظفين والميزانية
١٢	رابعاً - أهمية نتائج المراجعة الداخلية للحسابات
١٢	ألف - مراجعة الحسابات بالمقر
١٢	باء - عمليات المراجعة المشتركة بين الوكالات
١٣	جيم - مراجعة حسابات البرامج القطرية
١٥	دال - مراجعة حسابات الصندوق العالمي
١٦	هاء - مراجعة حسابات المشاريع
١٨	خامساً - متابعة توصيات مراجعة الحسابات
١٨	سادساً - الخدمات الاستشارية
١٩	سابعاً - خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة
١٩	ثامناً - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية و/أو الحكومات الوطنية
٢٢	تاسعاً - التحقيقات
٢٩	عاشراً - استنتاج عام وإطار عمل للمستقبل

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- ١ - ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
- ٢ - تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عام ٢٠١٣
- ٣ - التوصيات التي لم تجد حلاً لأكثر من ١٨ شهراً
- ٤ - موجز للقضايا غير المؤيدة بدليل التي تناولها التحقيق عام ٢٠١٣، حسب نوع الادعاء

التذييل (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

التقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة، عن سنة ٢٠١٣ التقييمية

مقدمة

- ١ - يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (المكتب) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي تقريره السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيق عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- ٢ - وعلى النحو الذي طلبه المجلس في مقرره ٢٤/٢٠١٣، يتضمن هذا التقرير عناوين كافة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة أثناء السنة والتقديرات التي حصلت عليها، وتفاصيل بشأن موارد المكتب المخصصة لمراجعة الحسابات والتحقيقات. أيضاً، وعلى النحو المطلوب في المقرر ١٨/٢٠١٢، يتضمن هذا التقرير معلومات عن المسائل ذات الشأن المتصلة بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والخبرة المكتسبة حتى الآن من الكشف. ووفقاً للمقرر ٢٢/٢٠١١، يتضمن هذا التقرير أيضاً معلومات عن الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات وعن حالات الغش والإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك. ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بشكل منفصل (وفقاً للمقرر ١٣/٢٠٠٦)، ويذلل التقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة بهذا التقرير (وفقاً للوثيقة DP/2008/16/Rev.1).

أولاً - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ولاية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

- ٣ - جرى تحديث ميثاق المكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كي يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي والمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات (انظر المرفق الأول). والآن، يتجلى في ذلك الميثاق دور المكتب في كشف مخاطر مراجعة الحسابات المتصلة بالحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.
- ٤ - ووفقاً لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات، يؤكد المكتب بمقتضى هذا التقرير استقلاله التنظيمي. وفي عام ٢٠١٣، كان المكتب بمنأى عن التدخل في تحديد نطاق مراجعته، وأداء أعماله، والإبلاغ عن نتائجها.
- ٥ - وواصل المكتب تنفيذ برنامجه الخاص بضمان الجودة وتحسينها فيما يختص بكل من مراجعة الحسابات والتحقيقات. وكجزء من تقييمات الجودة الجارية التي يضطلع بها المكتب، أرسلت بعد كل عملية مراجعة للحسابات استمارات استقصاء لآراء العملاء لأجل قياس

أداء المكتب على ضوء توقعات العملاء ولأجل تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وبين استقصاء آراء العملاء ٢٠١٣ رضى العملاء عن سير مراجعات المكتب. وبين آخر تقييم جودة خارجي تناول أعمال المكتب أنه متقيد عموماً. بمعايير المراجعة الداخلية للحسابات والمبادئ والمعايير المقبولة عموماً لإجراء التحقيقات في المنظمات الدولية. ومن المقرر أن تجري تقييمات الجودة الخارجية المقبلة فيما يختص بالتحقيقات في ٢٠١٤، وفيما يختص بمراجعة الحسابات في ٢٠١٧.

٦ - وطوال عام ٢٠١٣، تلقى المكتب دعماً قوياً من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وواصل مدير المكتب الاشتراك بصفة مراقب في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي، وقد مكّنه هذا من تقديم المشورة بشأن الجوانب المتعلقة بالرقابة والمساءلة المندرجة في السياسات الجديدة ومن التعليق على أية مخاطر يمكن أن تنشأ بالنسبة للبرنامج الإنمائي. كما أضاف مدير المكتب طابعاً مؤسسياً على الاجتماعات التي تعقد مع مكتب الشؤون الإدارية لمناقشة المسائل الرئيسية والمتكررة في مجال مراجعة الحسابات. وقد اشترك أيضاً في اجتماعات إقليمية وفي اجتماعات مع المانحين لتعزيز التعاون مع النظراء في المنظمات الأخرى.

الرقابة الخارجية المستقلة

٧ - واصلت اللجنة الاستشارية للمراجعة، المؤلفة من خمسة خبراء مستقلين، تقديم المشورة إلى مديرة البرنامج الإنمائي لتعزيز فعالية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات اللتين يضطلع بهما ذلك البرنامج. وفي عام ٢٠١٣، استعرضت اللجنة مشروع التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المرفوع إلى المجلس التنفيذي؛ واستعرضت بشكل دوري التقدم المحرز بشأن تنفيذ خطة عمل ٢٠١٣؛ كما استعرضت التنقيحات المقترحة إدخالها على ميثاق المكتب، ومشروع الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ وخطة عمل ٢٠١٤، وأقرتها جميعاً التماساً لموافقة مديرة البرنامج الإنمائي.

٨ - وظل المراجعون الخارجيون لحسابات البرنامج الإنمائي (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) يعتمدون على مراجعات الحسابات التي يجريها المكتب، فضلاً عن العمليات التي يقوم بها لاستعراض ضمان جودة عمليات المراجعة التي تقوم بها أطراف أخرى لمراجعة حسابات المشاريع المنفذة بواسطة المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية (مشاريع المنظمات غير الحكومية/التنفيذ الوطني).

التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

- ٩ - واصل المكتب التفاعل مع الدول الأعضاء والنظر في تحديد وتقاسم أفضل الممارسات، ومناقشة الأمور موضع الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون مع دوائر مراجعة الحسابات والتحقيقات في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.
- ١٠ - واستناداً إلى أطر مراجعة الحسابات القائمة المتفق عليها مع أعضاء منتدى ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة، اشترك المكتب في عدد من عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠١٣ (انظر الفصل الرابع، الفرع بـ أدناه). والمكتب مسؤول، بوصفه مراجع حسابات الوكيل الإداري للصناديق الاستثنائية المتعددة المانحين ومنظومة المنسقين المقيمين، عن التنسيق بين الجهات المشاركة المتمثلة في دوائر المراجعة الداخلية للحسابات و/أو قيادة الأفرقة المشتركة، وإصدار كافة الرسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات، والقيام بدور الوديع لتوصيات مراجعي الحسابات إلى جانب متابعة التقدم.

أساس تقديم الضمان المستقل إلى مديرة البرنامج

- ١١ - لأغراض توفير ضمان بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة، شملت خطة عمل المكتب لعام ٢٠١٣ الجحازة من مديرة البرنامج مزيجاً مناسباً من وحدات الأعمال والمهام الوظيفية والأنشطة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك المنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي)، ومشاريع التنفيذ المباشر.

التخطيط على أساس المخاطر

- ١٢ - أعدت خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ بعد إجراء تقييم للمخاطر المحدقة بالمجالات الخاضعة لمراجعة الحسابات الداخلة في اختصاص المكتب، بالتشاور مع الإدارة العليا والمكاتب ذات الصلة وغير ذلك من أصحاب المصلحة. كما استشير مجلس مراجعي الحسابات لضمان التغطية السليمة لمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي وبلوغ الحد الأدنى من ازدواجية الجهود في تقديم التأكيدات إلى مديرة البرنامج الإنمائي والمجلس.

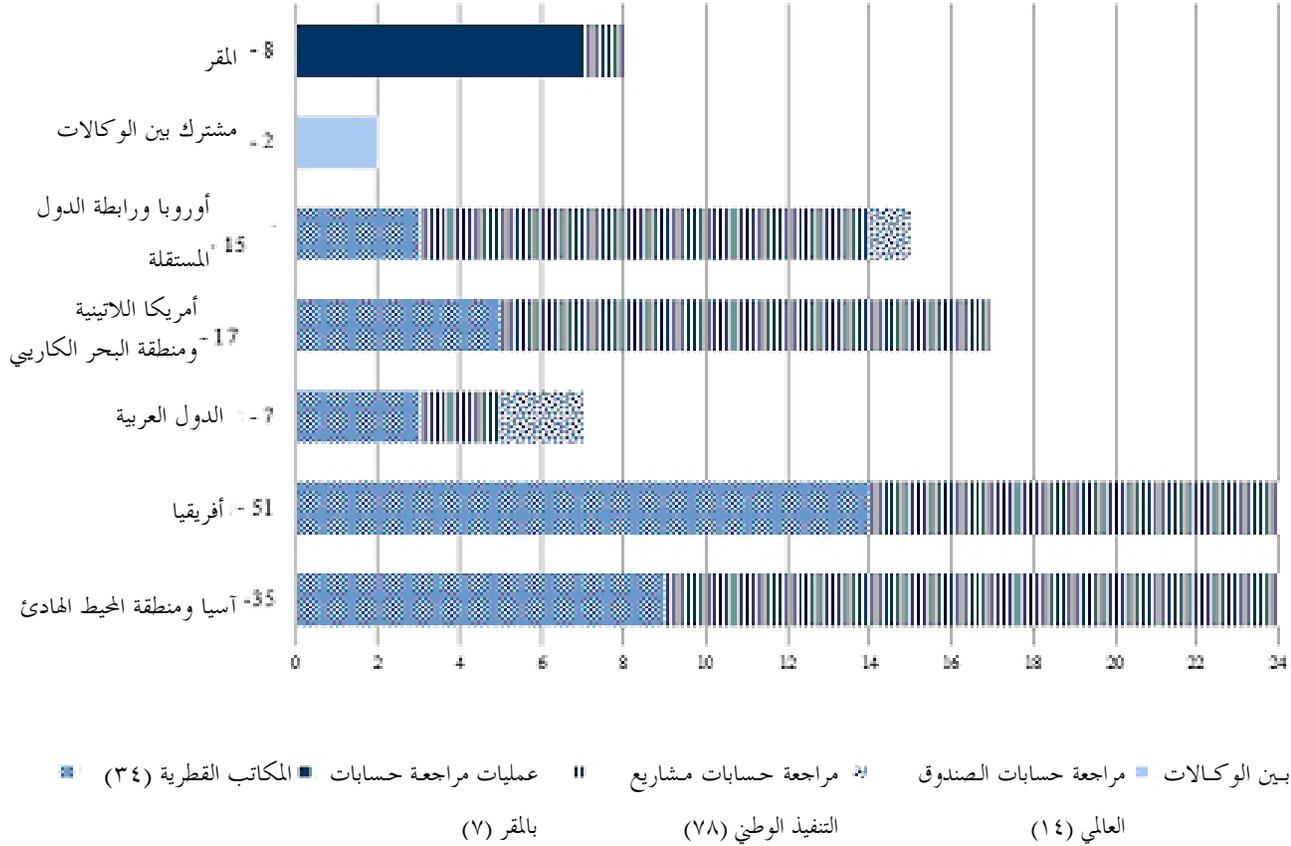
تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عام ٢٠١٣

١٣ - في عام ٢٠١٣، أصدر المكتب ١٣٥ تقريراً عن مراجعة الحسابات، شملت ما يلي: ثمان مراجعات للحسابات في المقر؛ و ٣٤ مراجعة في المكاتب القطرية؛ و ١٤ مراجعة لمنح الصندوق العالمي؛ و ٧٧ مراجعة لمشاريع التنفيذ المباشر على الصعيد القطري؛ ومراجعتين مشتركيتين فيما بين الوكالات (انظر الشكل ١). وكانت المراجعات الثمان في المقر متصلة بثلاث وحدات عمل بالمقر، ومركز إقليمي واحد، وبمهمة وظيفية مؤسسية واحدة، ومشروع واحد من مشاريع التنفيذ المباشر تديره وحدة عمل بالمقر، ومسألتين متعلقتين بالصندوق العالمي تتسمان بأهمية مؤسسية. وتألقت مراجعة حسابات المكاتب القطرية الـ ٣٤ من ٢٧ مراجعة ذات نطاق عام، وثلاث عمليات مراجعة على سبيل المتابعة، وأربع عمليات مراجعة لمهام وظيفية. وتألقت المراجعتان المشتركتان بين الوكالات من توحيد المراجعات حسابات مشاريع صندوق بناء السلام، ومراجعة حسابات مكتب كابو فيردي المشترك، أجريت بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبناءً على المقرر ٢٤/٢٠١٣، يعرض المرفق الثاني عناوين كافة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عام ٢٠١٣ وما حصلت عليه من تقديرات.

١٤ - ولأن معظم تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عام ٢٠١٣ قد شملت أنشطة مكاتب البرنامج الإنمائي أثناء عام ٢٠١٢، تعكس نتائج مراجعة الحسابات بصفة عامة حالة البرامج والعمليات في ٢٠١٢. وقد شملت عمليات مراجعة الحسابات الـ ١١٨ المضطلع بها على الصعيد القطري نحو ٢،٤ من بلايين الدولارات (٥٢ في المائة) من قرابة ٤،٦ بلايين دولار تمثل نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني في ٢٠١٢. وهناك ١،٩ بليون دولار إضافي عبارة عن نفقات شملتها مراجعات حسابية أجرتها أطراف ثالثة وشملت مشاريع المنظمات غير الحكومية ومشاريع التنفيذ الوطني أو أي من فئتي المشاريع.

الشكل ١

عدد ونوع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عام ٢٠١٣



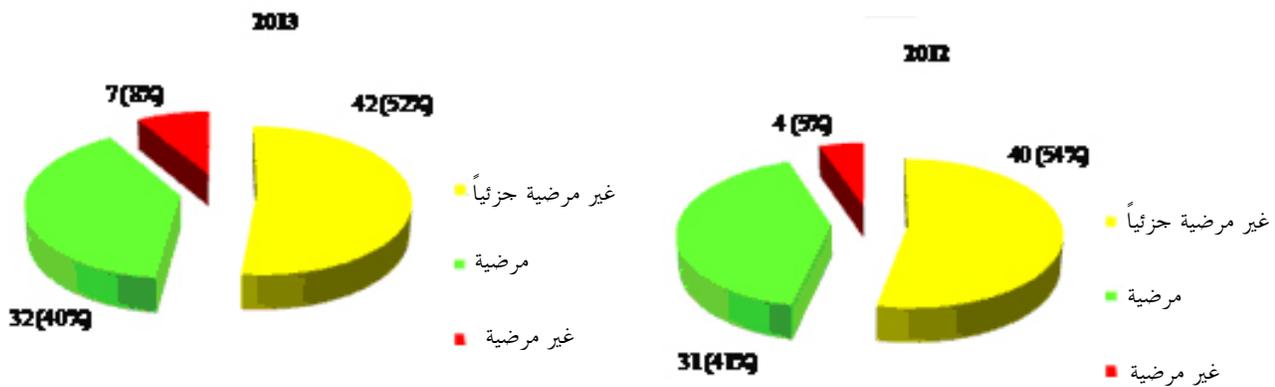
تقديرات الحسابات

١٥ - استناداً إلى نتائج أي مراجعة للحسابات، يمنح المكتب تقدير مراجعة عام يشمل غالبية تقاريره من حيث تقييمها للحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة. ومن ١٣٥ تقريراً، كان هناك ٥٤ تقريراً غير مشتمل على تقدير عام (٤٨ مراجعة حسابات مالية للتنفيذ المباشر، وثلاث مراجعات على سبيل المتابعة، وتقريران موحدان يتعلقان بالصندوق العالمي، وتقرير موحد عن مراجعات مشتركة بين الوكالات). ومن التقارير الـ ٨١ الباقية، كان هناك ٣٢ تقريراً (٤٠ في المائة) منحت تقدير "مرضٍ"؛ و ٤٢ تقريراً (٥٢ في المائة) منحت تقدير "مرضٍ جزئياً"؛ وسبعة تقارير (٨ في المائة) منحت تقدير "غير مرضٍ" (انظر الشكل ٢). وتوزيع تقديرات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٣ مشابه للتوزيع في

٢٠١٢. وكانت التقارير الخاوية لتقدير “ غير مرض ” متصلة بعملية مراجعة واحدة بالمقر، وعملية مراجعة واحدة متعلقة بمكتب قطري، وعملية مراجعة مهام وظيفية، وعملية مراجعة متعلقة بالصندوق العالمي، وعملية مراجعة متعلقتين بمشاريع التنفيذ المباشر.

الشكل ٢

مقارنة تقديرات المراجعة (٢٠١٣ مقابل ٢٠١٢)



١٦ - عادة ما تشمل المراجعة المالية لمشاريع التنفيذ المباشر رأياً بشأن الإنفاق المشاري، وبياناً بالأصول الثابتة، وبياناً بالنقدية. وفي ٢٠١٣، جرت ٧١ مراجعة مالية وسبع مراجعات بشأن الضوابط الداخلية. وأسفرت مراجعات الإنفاق المشاري الإحدى والسبعين عن ٥٣ رأياً غير مشفوع بتحفظات و ١٧ رأياً مشفوعاً بتحفظات ورأي سلمي واحد. وكان الأثر المالي الصافي للمشاريع التي أبدت بشأنها آراء مشفوعة بتحفظات وسلبية ١١,٥ مليون دولار (٢ في المائة من مجموع الإنفاق المراجع). وأسفرت مراجعات حسابات الأربع والستين لبيان الأصول المالية عن ٥٠ رأياً غير مشفوع بتحفظات، وتسعة آراء مشفوعة بتحفظات، ورأي سلمي واحد، وأربع حالات امتناع عن إبداء الرأي. وبلغ الأثر المالي الصافي للآراء المعدلة المتعلقة بمراجعة الحسابات ١,٥ مليون دولار (ونعني بذلك الآراء المشفوعة بتحفظات، والآراء السلبية، وحالات الامتناع عن إبداء الرأي).

ثانياً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٧ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/١٨، كشف البرنامج الإنمائي عن كافة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ومع مراعاة الضمانات المتفق عليها مع المجلس، قام المكتب بتعزيز عملياته المتعلقة بإيلاء اليقظة الواجبة وضمان الجودة فيما يختص بمشاريع التقارير حفاظاً على سلامة وجودة المعلومات المفصح عنها، مع الحرص في الوقت ذاته على سرية أية معلومات تعتبر شديدة الحساسية أو قد تنعكس سلباً على طرف ثالث. وإضافة إلى ذلك، جرى تقاسم التقارير النهائية مع دول أعضاء معينة متى كانت هذه التقارير متضمنة نتائج متصلة بتلك الدول. وبعد ذلك، أعطيت الدول الأعضاء المعنية ثلاثة أسابيع لاستعراض التقرير وتقديم التعليقات، عند اللزوم، قبل إعلان التقارير.

١٨ - وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كشف البرنامج الإنمائي عن ١٢٠ تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، ومنها تقريران جرى تحريرهما تحريراً جزئياً نظراً لاحتوائهما على معلومات حساسة متعلقة بالسلامة والأمن.

١٩ - واعتباراً من ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عندما بدأ البرنامج الإنمائي رصده للاطلاع على صفحة المكتب الإلكترونية المحتوية على تقارير مراجعة الحسابات (<http://audit-public-disclosure.undp.org/>) وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حدثت ٢٥٢٨ زيارة للصفحة الإلكترونية، منها ٦٤٣ زيارة لزوار "يمثلون حالة فريدة"، أي أن الزيارات المتكررة لم تكن تحسب. وكانت مدة الزيارة في المتوسط ٣،٣٥ دقائق.

٢٠ - وكان هناك تقرير واحد فقط من تقارير البرنامج الإنمائي اجتذب اهتمام وسائل الإعلام، هو التقرير المتعلق بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد شككت وسائل الإعلام في تقدير مراجعة الحسابات، وهو "مرضٍ"، وذلك رغم شواغل المكتب بشأن المشكلات القديمة والضوابط الضعيفة التي لوحظت في ذلك المكتب القطري. كما علقت وسائل الإعلام على التأخير في وضع اللمسات الأخيرة على تقرير مراجعة الحسابات.

٢١ - وبصرف النظر عن التقارير التي كُشف عنها، تلقى المكتب طلباً من حكومة السويد في عام ٢٠١٣ للاطلاع على ١٢ تقريراً صادراً قبل ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ولم يرد أي طلب من أية منظمة لا يشملها مقرر المجلس.

٢٢ - ولم يؤد الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات إلى مجرد زيادة الشفافية في البرنامج الإنمائي بل أظهر أيضاً لكافة أصحاب المصلحة أن أنشطة ذلك البرنامج خاضعة لتدقيق صارم مستقل.

ثالثاً - ملاك الموظفين والميزانية

ما يتعلق بملاك الموظفين

٢٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان لدى المكتب ٧٩ وظيفة معتمدة (انظر الشكل ٣) مقابل ٧٢ وظيفة معتمدة في ٢٠١٢. وقد أنشئت الوظائف الجديدة السبع عام ٢٠١٣، مع إبقاء النظر الواجب إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٤/٢٠١٢. وستمكن الوظائف السبع، وجميعها مخصصة للمحققين، المكتب من تعزيز جودة أنشطته في مجال التحقيقات وزيادة هذه الأنشطة كميّاً، على النحو التالي:

(أ) سيقبل متوسط عبء العمل للمحقق الواحد، مما سيسهم بالتالي في إنقاص المدة اللازمة لحسم معظم القضايا؛

(ب) ستخصص وظيفتان جديدتان للتحقيقات المتصلة بالمكاتب الكائنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي شهدت العدد الأكبر من الادعاءات؛

(ج) سيتمكن محلل أبحاث جديد من تنفيذ نهج يسترشد بالمعلومات في عملية تقييم القضايا توصلًا إلى فهم أفضل للمسائل المبلغ عنها، وللمساعدة على تحديد المخاطر والاتجاهات والأنماط، وتوفير آلية لإعداد استراتيجيات وقائية مناسبة واستراتيجيات تحقيقات مناسبة؛

(د) ستجرى تحقيقات استباقية لتحديد ما هو موجود، وإن كان غير محدد بعد، من تكرار للغش أو المخالفات المالية، وللسيطرة على هذا الحدوث.

٢٤ - وقد حدثت تغيرات في فريق الإدارة بالمكتب، شملت بوجه خاص مدير الفريق ورؤساء مراكزه الإقليمية لمراجعة الحسابات في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، والشرق الأوسط، فضلاً عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد حدثت التغيرات نتيجة للتناقص الطبيعي للموظفين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت هناك ١١ وظيفة شاغرة (سبعة محققين، ومراجعان للحسابات، ورئيس وحدة مراجعة حسابات، ومقيم واحد للجودة) منها سبع وظائف كانت جديدة أنشئت في آب/أغسطس ٢٠١٣، وثلاث وظائف باتت شاغرة في الربع الأخير من السنة. وفي ٢٠١٣، كان متوسط المدة اللازمة لشغل وظيفة شاغرة في المكتب خمسة أشهر.

ما يتعلق بالميزانية

٢٥ - في عام ٢٠١٣، بلغت الميزانية الإجمالية للمكتب ١٩،٣ مليون دولار (انظر الشكل ٣)، بزيادة أكثر من ١،٨ مليون دولار عن ميزانية ٢٠١٢ البالغ قدرها ١٧،٥ مليون دولار. وكان مبلغ ١١،٩ مليون دولار (٦٢ في المائة) مستمداً من موارد عادية بينما كان الباقي (٣٨ في المائة) مستمداً من موارد أخرى. واشتملت ميزانية ٢٠١٣ على ١،٦ مليون دولار لأنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات المتصلة بمشاريع الصندوق العالمي التي يديرها البرنامج الإنمائي، و ١،٥ مليون دولار مخصصة لمراجعة حسابات مشاريع أخرى من فئة مشاريع الأمر المباشر، و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للمراجعة المخصصة التي نفذها المكتب القطري في أفغانستان و ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لوظائف التحقيقات المنشأة حديثاً المخصصة لتغطية الأنشطة المضطلع بها في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٢٦ - وبالإشارة إلى ميزانية البرنامج الإنمائي المتكاملة لفترة السنوات ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/41)، يتوقع أن يقلل المكتب في ٢٠١٤ بنسبة ٤ في المائة حصة ميزانيته الممولة من الموارد العادية. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت المناقشات مع إدارة البرنامج الإنمائي تركز تقدماً بهدف تحديد سبل إدارة هذا الخفض دون الحاجة إلى تنقيح خطة عمل المكتب المجازة لعام ٢٠١٤.

الشكل ٣

مستوى موارد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٣

الميزانية (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	الوظائف المعتمدة	المهمة الوظيفية
٩،٨	٤٦ ^(أ)	مراجعة الحسابات
٤،١	١٩	التحقيقات
٠،٥	٢	مراجعة الحسابات في أفغانستان
١،٦	٤	مراجعة حسابات الصندوق العالمي والتحقيقات المتصلة به
١،٥	١	مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر
١،٧	٧	الإدارة والدعم المتعلقين بمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
٠،١	صفر	اللجنة الاستشارية للمراجعة
١٩،٣	٧٩	المجموع

(أ) لا تشملوظيفتين لموظفين فنيين مبتدئين اثنين ممولتين تماماً وأربع وظائف ممولة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مخصصة للمراجعة الداخلية للحسابات في تلك الهيئة.

رابعاً - أهمية نتائج المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - مراجعة الحسابات بالمقر

٢٧ - في عام ٢٠١٣، أصدر المكتب ستة تقارير عن مراجعة الحسابات تتعلق بست وحدات عمل بالمقر وأمور مؤسسية أخرى، هي التقارير المتعلقة بما يلي: (أ) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية؛ (ب) المركز الإقليمي في القاهرة؛ (ج) مكتب الموارد البشرية؛ (د) مرفق البيئة العالمية؛ (هـ) وظائف الإدارة العالمية لبرنامج التكيف الأفريقي؛ (و) مشروع مكتب السياسة الإنمائية المتعلقة بسياسات التغير المناخي واستراتيجياته وبرامجه المراعية للاعتبارات الجنسانية (مشروع تنفيذ مباشر).

٢٨ - وباستثناء مراجعة حسابات مشروع التنفيذ المباشر المدار من قبل المقر، أسفرت عمليات المراجعة الخمس بالمقر عن ٣٥ توصية، منها ١٣ توصية (٣٧ في المائة) مُنحت تقدير الأولوية العليا. وانبثقت ثمان من التوصيات الثلاثة عشر من مراجعة حسابات مكتب الموارد البشرية.

باء - عمليات المراجعة المشتركة بين الوكالات

٢٩ - في عام ٢٠١٣ أصدر المكتب تقريرين مشتركين بين الوكالات نتيجة لأعمال مراجعة مشتركة أو منسقة فيما بين دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في عديد من منظمات الأمم المتحدة. وقد أبرزت مراجعة حسابات المكتب المشترك في كابو فيرددي، التي أجريت بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بوصفها مقدم خدمات المراجعة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عدم وضوح الترتيبات المؤدية إلى تناغم العمليات المؤسسية للمنظمات المشاركة داخل المكتب المشترك مما أسفر عن انعدام الكفاءة وازدواجية الأعمال. وخلص التقرير الموحد المتعلق بنتائج المراجعات الشاملة لمشاريع المنظمة الدولية للهجرة، والبرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - وهي مشاريع ممولة من صندوق بناء السلام - إلى أن وظيفة الوكيل الإداري مرضية عموماً وأن معظم المشاريع التي خضعت للمراجعة قد حصلت على تقدير "مرضياً جزئياً". ويقوم مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع للبرنامج الإنمائي بدور الوكيل الإداري، بينما تنفذ المشاريع المراجعة بواسطة وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٤ ستصدر التقارير التالية المتعلقة بعمليات المراجعة الثلاث التي أجريت عام ٢٠١٣: (أ) "توحيد الأداء في باكستان"، وهو عن عملية مراجعة أجريت

بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ (ب) “صندوق الصومال الإنساني المشترك”، وقد تناولته عملية مراجعة أجريت بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف؛ (ج) “برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية”، بالاشتراك مع الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣١ - وبيّنت خبيرة المكتب في مجال مراجعات الحسابات المشتركة بين الوكالات منذ عام ٢٠٠٩ الحاجة إلى مزيد من الوقت للقيام بهذه التكاليفات واستكمالها، وهذا يعزى أساساً إلى لزوم التشاور والمدخلات المختلفة من دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في المنظمات المشاركة. ولتخفيف مخاطر إصدار التقارير في الوقت غير المناسب، يقود البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ممارسة تتعلق بتوحيد جميع أطر مراجعة الحسابات الموجودة وتعزيز ما يتصل بها من عمليات وتوجيه. وثمة تحدٍ جسيم آخر يواجه القائمين بإعداد التقارير المشتركة هو امتلاك المنظمات المشاركة في البرامج المشتركة سياسات متباينة بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، تتراوح بين الكشف التام وعدم الكشف، وهذا يؤثر بالتالي على محتوى تقرير مراجعة الحسابات المشتركة. وفي عام ٢٠١٣، أعرب المكتب في مناسبات عديدة، بالاشتراك مع منتدى ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة، عن تأييده التام لمبادئ الشفافية والمساءلة والانفتاح، وشدد على الحاجة إلى سياسات متناغمة للكشف عن تقارير مراجعة الحسابات كشرط مسبق لزيادة أعمال مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات.

جيم - مراجعة حسابات البرامج القطرية

٣٢ - اشتملت تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية الأربع والثلاثين على ٢٧ عملية مراجعة ذات نطاق عام؛ وأربع مراجعات مهام وظيفية ركزت على إدارة المالية، وإدارة البرامج، وإدارة المشتريات، وعلاقات المانحين في مكتب واحد؛ وثلاث مراجعات تابعت تنفيذ حالة التوصيات الناجمة عن مراجعات سابقة. وأسفرت هذه المراجعات في مجموعها عن ٢٣٩ توصية (انظر الشكل ٤)، كثير منها في المجالات التالية:

(أ) الشؤون المالية، التي من قبيل الاستعمال الخاطئ للحسابات في نظام أطلس (ثمانية مكاتب)؛

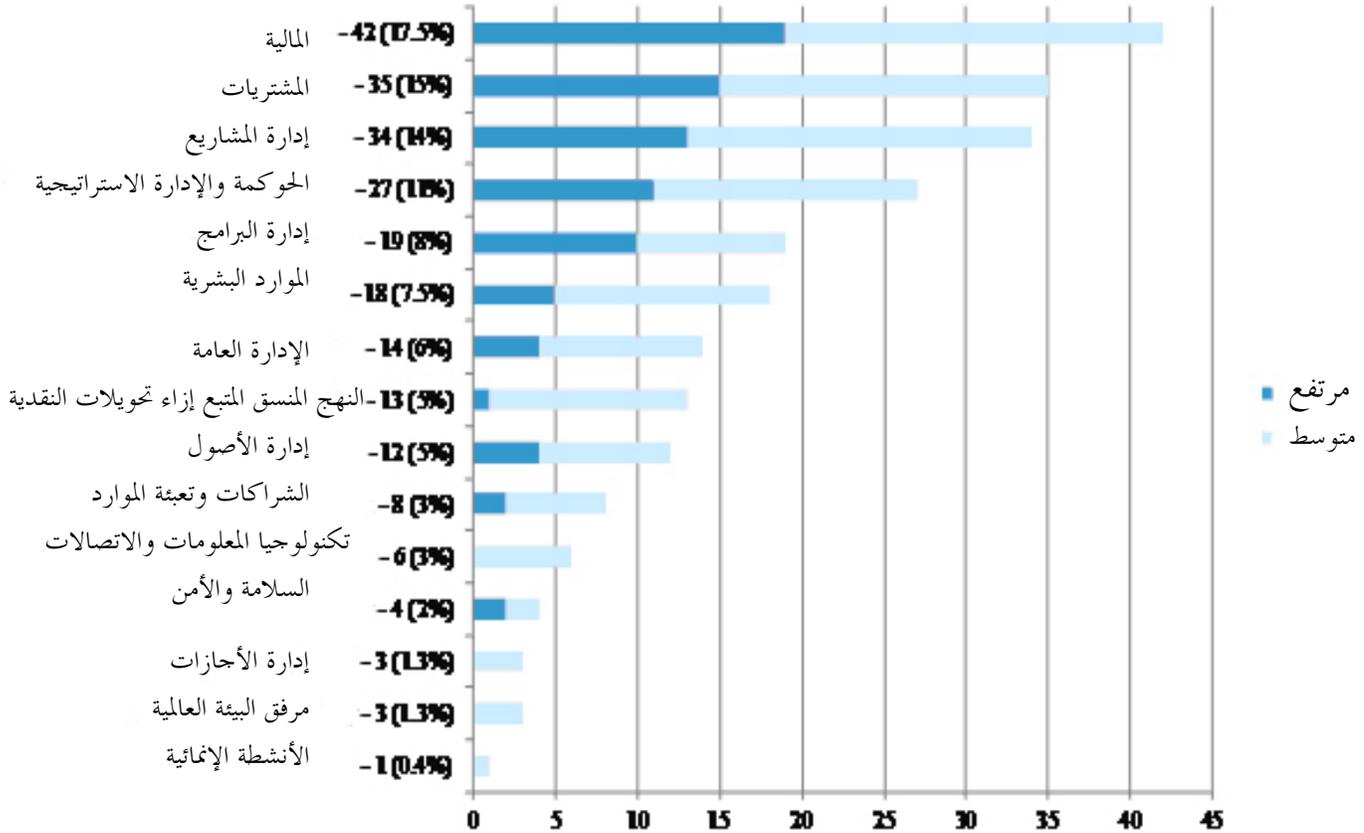
(ب) إدارة المشاريع، التي من قبيل لجان تقييم المشاريع/مجالس المشاريع التي لا تتبع الإجراءات المقررة (عشرة مكاتب)، وعدم كفاية رصد المشاريع (تسعة مكاتب)؛ والمشاريع التي لا تستخدم الوثائق المعيارية (ثمانية مكاتب)، وعملية إغلاق مشاريع غير مناسبة (سبعة مكاتب)؛

(ج) المشتريات، التي من قبيل الاستعمال غير السليم لأوامر الشراء (سبعة مكاتب)؛ وعدم التقديم إلى لجان المشتريات (ستة مكاتب)؛ وعدم التقيد بالسياسات عند استخدام طريقة العقود الإفرادية (ستة مكاتب).

٣٣ - ومن التوصيات الـ ٢٣٩، كان مستهدفاً من ٢٧ منها معالجة أوجه القصور في مجالي الحوكمة والإدارة الاستراتيجية، وذلك من قبيل وضع السياسة و/أو التوجيه بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية كجزء من سياسات المسار العاجل؛ وتحسين أنشطة الرصد والتقييم بإنشاء آليات للتغذية المرتدة فيما يتعلق بالمسائل المطروحة أثناء زيارات الرصد؛ ومعالجة ضعف قدرة الموظفين اللازمة للسماح للمكاتب بإنجاز نتائج؛ وتعزيز الرقابة على تفويض السلطة إلى الموظفين؛ وإنشاء استراتيجيات لتوليد إيرادات إضافية خارجة عن الميزانية؛ وقد حصلت ١١ توصية من التوصيات السبع والعشرين على تقدير "أولوية عليا".

الشكل ٤

التوزيع والأولويات لجميع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات المكاتب القطرية الواردة في تقارير عام ٢٠١٣ (مجموع التوصيات: ٢٣٩)



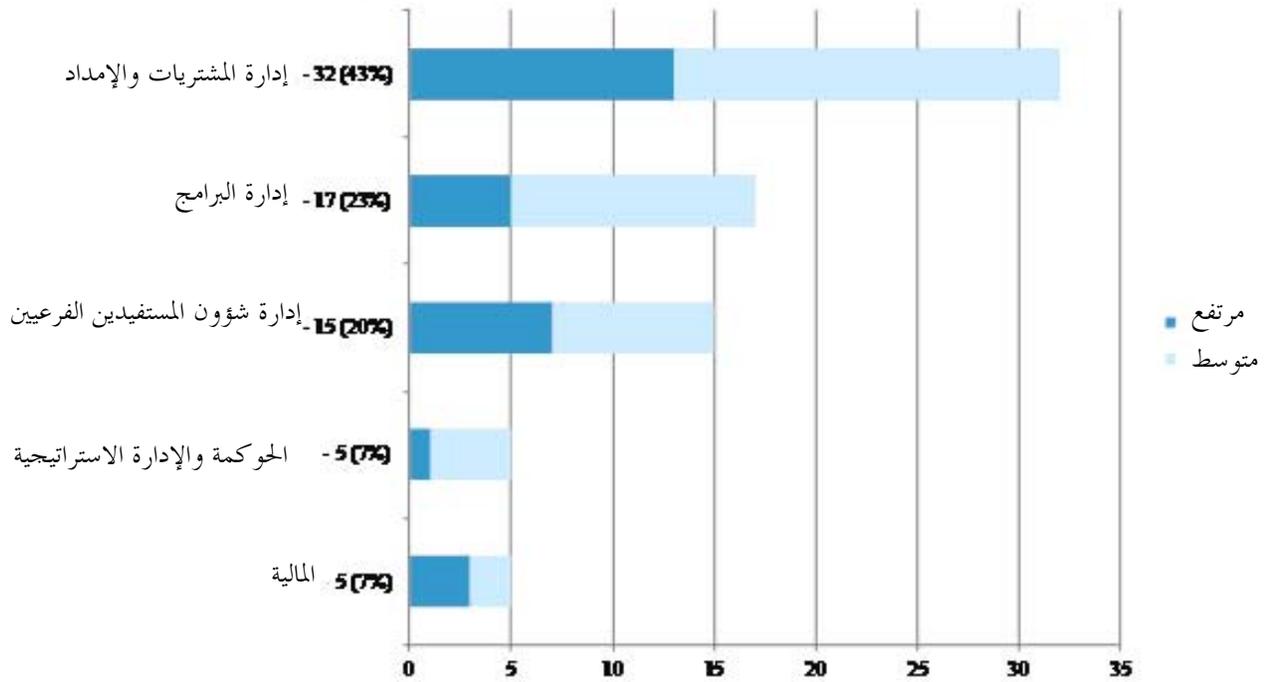
دال - مراجعة حسابات الصندوق العالمي

٣٤ - في عام ٢٠١٣، صدر ١٦ تقريراً تتصل بمنح الصندوق العالمي التي يديرها البرنامج الإنمائي بوصفه المستفيد الرئيسي. وشملت تقارير مراجعة حسابات، عددها ١٤ تقريراً، ٥٣ منحة من منح الصندوق العالمي في عشرة مكاتب قطرية (ستة في أفريقيا، واثنان في الدول العربية، وواحد في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وواحد في أوروبا ورابطة الدول المستقلة). كما أصدر المكتب تقريرين موحدين بشأن مراجعات حسابات المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بوصفها مستفيداً رئيسياً من منح الصندوق العالمي ومستفيدة فرعية من منح الصندوق نفسه.

٣٥ - وباستثناء التقارير الموحدة، تضمنت التقارير الأربعة عشر ٧٤ توصية، غالبيتها في المجالات التالية: (أ) إدارة المشتريات والإمداد، من قبيل ضعف أوجه الرقابة على الموجودات المادية، وتخزين المنتجات الصحية، وعملية ضمان الجودة؛ (ب) إدارة البرامج، من قبيل إدارة السلف النقدية، التي مثلت في مجموعها ٦٦ في المائة من مجموع التوصيات (انظر الشكل ٥).

الشكل ٥

التوزيع والأولويات لجميع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي الواردة في تقارير عام ٢٠١٣ (مجموع التوصيات: ٧٤)



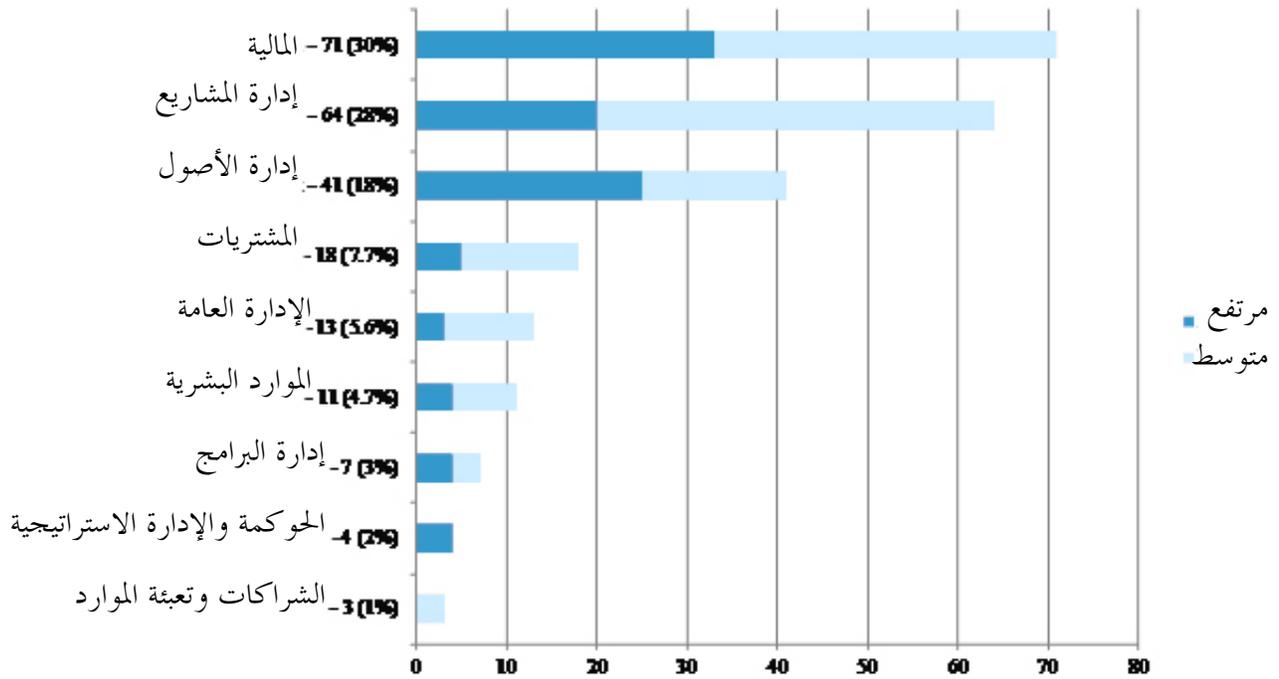
هاء - مراجعة حسابات المشاريع

٣٦ - أن المشاريع التي ينفذها البرنامج الإنمائي تنفيذاً مباشراً يمكن أن تستعرض، كجزء من مراجعة حسابات مكتب قطري أو وحدة عمل أخرى أو مراجعتها منفصلة، لا سيما إذا كان المبلغ المخصص للمشروع كبيراً. وفي عام ٢٠١٣، جرت مراجعات منفصلة لـ ١٢٨ مشروعاً من مشاريع التنفيذ المباشر، أسفرت عن ٧٨ تقريراً من تقارير مراجعة مشاريع التنفيذ المباشر. وبلغت النفقات الخاضعة لمراجعة الحسابات ٦٢٠ مليون دولار.

٣٧ - وأسفرت مراجعات مشاريع التنفيذ المباشر عن ٢٣٢ توصية (انظر الشكل ٦)، معظمها في مجالات المالية (من قبيل عدم توشي الدقة في تسجيل نفقات المشاريع في تقرير التنفيذ الموحد)، وإدارة المشاريع (من قبيل رصد المشاريع وعدم التقيد بكتب الموافقة)، وإدارة الأصول (من قبيل أوجه الضعف في تسجيل الأصول والتحقق من الموجودات المادية)، وهي تمثل في مجموعها ٧٥ في المائة من التوصيات. وبالمقارنة بعام ٢٠١٢، فإن معظم مسائل مراجعة الحسابات كان متصلاً بعدم توشي الدقة في تسجيل نفقات المشاريع في تقرير التنفيذ الموحد.

الشكل ٦

التوزيع والأولويات لجميع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشرة الواردة في تقارير عام ٢٠١٣ (مجموع التوصيات: ٢٣٢)



خامسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٣٨ - وصل معدل التنفيذ العام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٨٨ في المائة. وهذا يشمل كافة التقارير الصادرة في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتنتهي فترة الوقف في تشرين الثاني/نوفمبر، مع مراعاة منح المكاتب فترة سماح مدتها شهر واحد كي تبدأ تنفيذ التوصيات من تاريخ صدور التقرير. ومعدل التنفيذ أقل قليلاً من المعدل المحقق في السنة السابقة، الذي كان ٩١ في المائة.

٣٩ - وفي نهاية ٢٠١٣، كانت هناك ٢٢ توصية متبقية دون تنفيذ تام لمدة تربو على ١٨ شهراً، وهو تقريباً نفس ما حدث بالنسبة للتوصيات الإحدى والعشرين المتبقية من ٢٠١٢ (انظر المرفق ٣ للاطلاع على القائمة الكاملة). إلا أن الرقم الإجمالي ما زال في الحدود الدنيا، نظراً لأن التوصيات الإثنتين والعشرين تمثل ٧،٠ في المائة من العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة منذ ٢٠٠٩ البالغ ٢٧٩ ٣ توصية.

٤٠ - وقد سُحبت توصيتان لأهمهما ظلتما متبقيتين دون تنفيذ لمدة تربو على ٣٦ شهراً وقبلت الإدارة المخاطرة المتبقية المتمثلة في عدم تنفيذ هذه التوصيات. والتوصيات هذه تتصل بما يلي: (أ) مساهمة حكومية مستحقة لأجل تكاليف المكاتب المحلية في مكتب قطري واحد؛ (ب) إنشاء سياسة متكاملة للصحة والسلامة المهنيين.

٤١ - ومن التوصيتين الاثنتين والعشرين، ١٤ توصية (٦٤ في المائة) مُنحت أولوية عليا وقت مراجعة الحسابات. والأسباب الداعية إلى التأخير في تنفيذ التوصيات الاثنتين والعشرين تشمل تعقيد المسائل التي تحتاج إلى مزيد من العمل (٨٦ في المائة)، والاعتماد على الحكومات المضيفة و/أو منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة (١٤ في المائة).

سادسا - الخدمات الاستشارية

٤٢ - واصل المكتب إسداء المشورة إلى جميع مستويات الإدارة في المقر والمراكز الإقليمية والمكاتب القطرية. وشملت المشورة طائفة كبيرة من المواضيع، من قبيل الاتفاقات الطويلة الأجل لإجراء مراجعات لحسابات مشاريع التنفيذ الوطني، وتقارير أطلس المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسياسات مشاركة المنظمات غير الحكومية، واستقدام الموظفين، وعمليات المشتريات. كما استعرض المكتب بانتظام أحكام مراجعة الحسابات الواردة في اتفاقات المساهمة المبرمة مع المانحين.

٤٣ - وقد قدم المكتب عروضاً في حلقات العمل الإقليمية، والمعتكفات، وبرامج توجيه الموظفين، من أجل تقاسم الدروس المستفادة من مراجعات الحسابات ومن التحقيقات ولزيادة تقدير الموظفين للنتائج والتوصيات المترتبة على المراجعات. كما اجتمع المكتب كل ثلاثة أشهر مع الهيئة الإدارية بالمقر لتقاسم المعلومات بشأن المسائل المتكررة الناجمة عن تقارير مراجعة الحسابات.

سابعاً - خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٤٤ - استناداً إلى اتفاق خدمة معقود مع المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، واصل المكتب في عام ٢٠١٣ تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد جُدد هذا الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لمدة سنتين آخرين. وخصص المكتب وحدة مراجعة حسابات لخدمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولدى هذه الهيئة أربع وظائف تمولها بالكامل الهيئة المذكورة، ومنها وظيفتان أنشئتتا في ٢٠١٣. ويقدم المكتب بصورة منفصلة تقارير إلى المجلس التنفيذي للهيئة إياها بشأن أنشطته الخاصة بمراجعة الحسابات والتحقيقات التي يضطلع بها لحسابها.

ثامناً - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية و/أو الحكومات الوطنية

٤٥ - كان من المقرر إجراء مراجعة حسابات لما مجموعه ٩١١ مشروعاً من مشاريع المنظمات غير الحكومية و/أو مشاريع التنفيذ الوطني، استناداً إلى تقييم مخاطر مراجعة الحسابات الذي اضطلع به المكتب. وبلغ إجمالي تكاليف هذه المشاريع المختارة ١،٩٣ بليون دولار، تمثل ٦٨ في المائة من نفقات مشاريع المنظمات غير الحكومية و/أو مشاريع التنفيذ الوطني البالغ مجموعها ٢،٨٤ بليون دولار في سنة ٢٠١٢ التقويمية. وهذه المراجعات أجرتها مؤسسات وطنية لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة حسابات اختارتها المكاتب القطرية وأدارتها بصفة مباشرة. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان المكتب قد تلقى تقارير مراجعة حسابات عن ٩٨ في المائة من هذه المشاريع البالغ عددها ٩١١ مشروعاً.

نتائج الاستعراض الذي اضطلع به المكتب

٤٦ - أجرى المكتب استعراضاً متعمقاً تناول ٥٠ في المائة من تقارير مراجعة الحسابات الواردة. وتضمنت العينة، التي تمثل ٨٦ في المائة من النفقات المشمولة بالمراجعة (أي ٦٧، ١ بليون دولار)، جميع التقارير التي تضمنت آراءً معدلة. ويستعرض المكتب أربعة جوانب من تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية و/أو مشاريع التنفيذ الوطني، هي:

(أ) رأي مراجعي الحسابات والأثر المالي الصافي: يحدد المكتب الأثر المالي الصافي للتحفظات على مراجعة الحسابات كنسبة مئوية من نفقات المشاريع المبلغ عنها؛

(ب) نتائج مراجعة الحسابات: يستعرض المكتب نتائج مراجعة الحسابات وقياس المخاطر المقابلة لتنفيذ المشروع بشكل عام؛

(ج) نطاق مراجعة الحسابات: يستعرض المكتب مدى كفاية تغطية مراجعة الحسابات مقابل اللازم من اختصاصات مراجعة الحسابات؛

(د) إدارة مراجعة الحسابات: يستعرض المكتب مدى كفاءة وفاعلية المكتب القطري في إدارة عملية مراجعة الحسابات.

٤٧ - ويصدر المكتب كتابات استعراض تسترعي انتباه إدارة المكاتب القطرية إلى المجالات التي تقتضي التحسين. وقد تلقى معظم المكاتب القطرية (٧٣ في المائة) تقدير "مرضي" من المكتب بالنسبة لسنة ٢٠١٢ التقويمية، بالمقارنة بـ ٨١ في المائة بالنسبة لسنة ٢٠١١ التقويمية. (انظر الشكل ٧).

الشكل ٧

نتائج تقويم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لجودة تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية و، أو مشاريع التنفيذ الوطني

التقدير العام		سنة ٢٠١٢ التقويمية		سنة ٢٠١١ التقويمية	
التقدير	عدد البلدان	النسبة المئوية	عدد البلدان	النسبة المئوية	عدد البلدان
مُرَضِي	٨٤	٧٣ في المائة	٩٦	٨١ في المائة	
مُرَضِي جزئياً	٢٢	١٩ في المائة	١٣	١١ في المائة	
غير مُرَضِي	٩	٨ في المائة	١٠	٨ في المائة	
مجموع المكاتب القطرية	١١٥	١٠٠ في المائة	١١٩	١٠٠ في المائة	

المسائل الرئيسية في مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية و/أو مشاريع التنفيذ الوطني والإجراءات المتخذة بشأنها

٤٨ - يتصل معظم المسائل الواردة في التقارير المستعرضة بإدارة المالية (٥٧ في المائة، بالمقارنة بـ ٥٣ في المائة في سنة ٢٠١١ التقويمية). وعلى مدى دورتي مراجعة الحسابات الأخيرتين، كانت هناك زيادة طفيفة في المسائل الداخلة في مجال الإدارة المالية، بينما لم يحدث أي اختلاف ذي شأن في المجالات الأخرى (التي من قبيل تقدم المشاريع، والمشتريات، والموارد البشرية).

٤٩ - كما يرصد المكتب الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية أو تخطط لاتخاذها من أجل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة بمشاريع المنظمات غير الحكومية و/أو مشاريع التنفيذ الوطني. ومن ٣٠٢ مسألة متعلقة بمراجعة الحسابات، كان ٨٤ في المائة منها قد عولج فعلاً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ معالجة مناسبة.

آراء مراجعي الحسابات المعدلة والأثر المالي الصافي

٥٠ - بعد أن حلل المكتب التقارير المتضمنة آراءً معدلة (أي المتضمنة آراء مشفوعة بتحفظات وآراء سلبية، أو متضمنة امتناعاً عن إبداء الرأي)، حدد كمياً الأثر المالي الصافي لسنة ٢٠١٢ المالية بـ ١١٢ مليون دولار (٥،٧٩ في المائة) من إجمالي النفقات المشمولة بالمراجعة. وقد مثل هذا زيادة كبيرة بالمقارنة بـ ١١،٧ مليون دولار (٠،٦ في المائة) لسنة ٢٠١١ المالية. وعُزّي الأثر المالي الصافي، بصورة أساسية، هذه المرة إلى عدم السماح لمراجعي الحسابات بالاطلاع التام على وثائق للمشاريع بقيمة إجمالية قدرها ١٠٥ ملايين دولار في مكتب قطري واحد.

عمليات مراجعة الحسابات المتصلة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية

٥١ - في عام ٢٠١٣، اعترمت سبعة مكاتب قطرية بإجراء مراجعات تشمل الشركاء المنفذين. وتلقى المكتب ٣٦ تقرير مراجعة من المكاتب القطرية السبعة ولاحظ أن غالبية تقارير المراجعة تشير إلى أن الشركاء المنفذين لديهم نظم مرضية وتلقوا من مراجعي الحسابات آراءً غير مشفوعة بتحفظات.

تاسعا - التحقيقات

حجم عبء القضايا

٥٢ - في غضون عام ٢٠١٣، بدأ المكتب النظر في ٢٨٣ قضية جديدة، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٢ في المائة بالمقارنة بعدد القضايا التي بدأ النظر فيها عام ٢٠١٢ (٢٨٩ قضية). كما كان لدى المكتب ١٦٤ قضية مرحلة من ٢٠١٢، وبذلك بلغ الحجم الإجمالي لعبء القضايا ٤٤٧ قضية في ٢٠١٣، بزيادة نسبتها ١٣ في المائة عن الحجم الإجمالي لعبء القضايا في ٢٠١٢ (٣٩٦ قضية).

٥٣ - ومن القضايا الـ ٤٤٧، جرى الانتهاء من ٢٦٨ قضية عاجلها المكتب في ٢٠١٣، بزيادة نسبتها ١٦ في المائة عن ٢٠١٢. وفي نهاية ٢٠١٣، جرى ترحيل ١٧٩ قضية إلى ٢٠١٤ (انظر الشكل ٨)، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٩ في المائة.

الشكل ٨

الحجم الإجمالي لعبء القضايا في عام ٢٠١٢ و عام ٢٠١٣

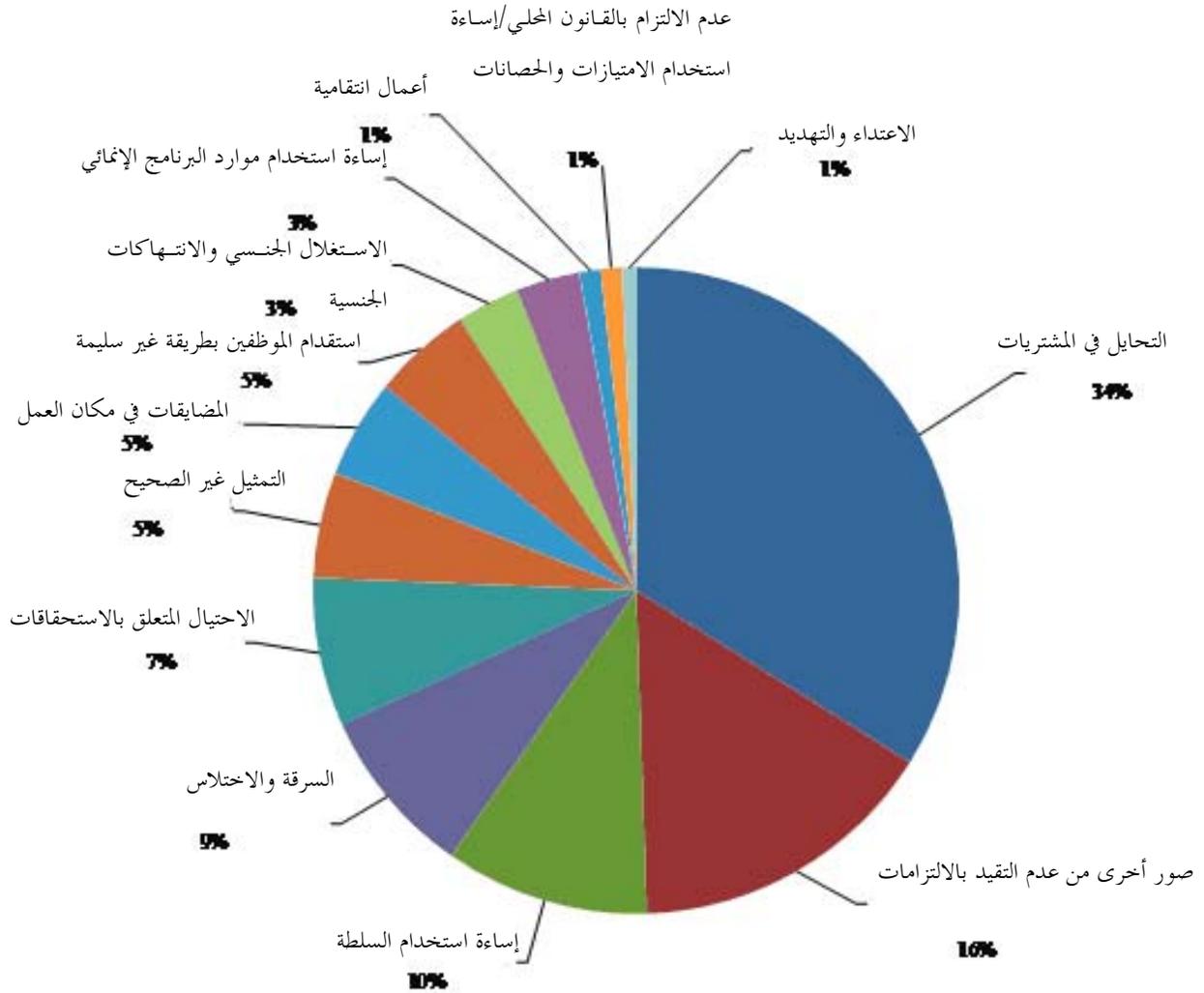
٢٠١٣	٢٠١٢	الحجم الإجمالي لعبء القضايا
١٦٤	١٠٧	القضايا المرحلة في ١ كانون الثاني/يناير
٢٨٣	٢٨٩	القضايا المقبولة أثناء السنة
٤٤٧	٣٩٦	مجموع القضايا أثناء السنة
١١٩	٧٤	القضايا المغلقة (من القضايا المرحلة)
١٤٩	١٥٨	القضايا المغلقة (من القضايا المقبولة)
٢٦٨	٢٣٢	مجموع القضايا المغلقة
١٧٩	١٦٤	القضايا المرحلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

نوع الشكاوى

٥٤ - ظلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في عمليات الشراء، والسرقعة والاختلاس، وإساءة استخدام موارد البرنامج الإنمائي، والاحتيال بالنسبة للاستحقاقات) أكبر فئة من فئات القضايا، بما يمثل ٥٣ في المائة من العدد الإجمالي للقضايا التي عاجلها المكتب في ٢٠١٣، وذلك يمثل نقصاناً بنسبة ٥ في المائة بالمقارنة بسنة ٢٠١٢ (٥٨ في المائة) (انظر الشكل ٩).

الشكل ٩

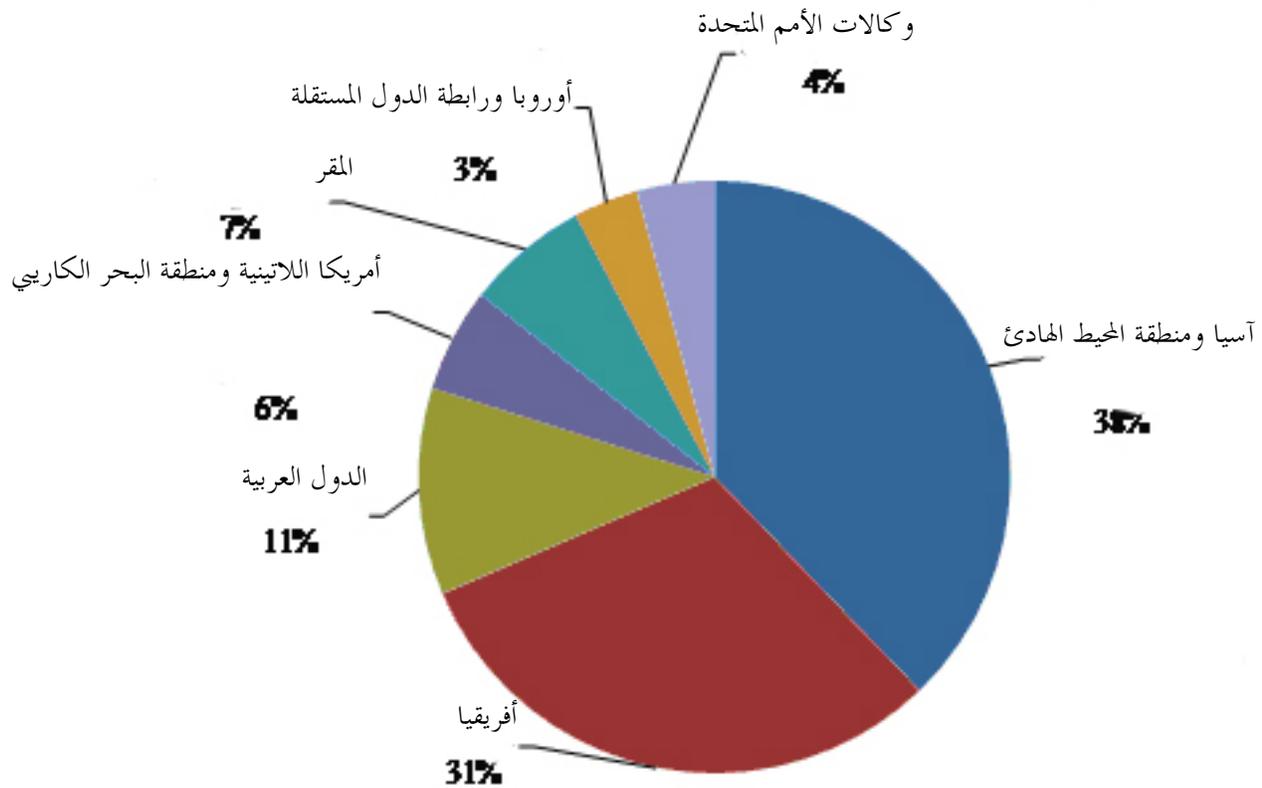
أنواع الشكاوى الواردة في ٢٠١٣



٥٥ - وظلت آسيا ومنطقة المحيط الهادئ الجهة التي يتلقى منها المكتب معظم الشكاوى، وقد مثلت تلك الشكاوى ٣٨ في المائة من الحجم الإجمالي لعبء قضايا المكتب في ٢٠١٣. وجاءت أفريقيا بعد تلك الجهة، بنسبة ٣١ في المائة من الحجم الإجمالي لعبء القضايا، وتلتها الدول العربية بنسبة ١١ في المائة. أما الجهات الباقية، فقد قل نصيب كل منها عن ١٠ في المائة من الحجم الإجمالي لعبء القضايا، وهذه الجهات هي: مقر البرنامج الإنمائي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ وأوروبا، ورابطة الدول المستقلة (انظر الشكل ١٠).

الشكل ١٠

القضايا الواردة في ٢٠١٣، حسب الموقع



معالجة القضايا

٥٦ - أُغلق ما مجموعه ١٩٥ قضية (٧٣ في المائة من القضايا التي انتهى النظر فيها) بعد تقييم أولي. وهذه القضايا شملت ١٧٢ قضية أُغلقت لعدم كفاية أدلة الإدانة التي تبرر التحقيق، أو لأن الادعاءات لم تكن داخلة في نطاق ولاية المكتب، أو لأن التحقيق لم يكن مبرراً. وأُحيلت القضايا الثلاث والعشرين الباقية إلى مكاتب أخرى داخل البرنامج الإنمائي لاتخاذ الإجراء المناسب (انظر الشكل ١١).

٥٧ - وبعد التحقيق التام، انتهى المحققون من معالجة ٧٣ قضية أخرى (٧٣ في المائة). ومن تلك القضايا التي تناولها التحقيق، أسفرت ٤٩ منها (٦٧ في المائة) عن تقرير تحقيق يثبت وجود دليل على سوء السلوك أو غير ذلك من الأفعال المؤتممة، بزيادة نسبتها ٩ في المائة بالمقارنة بالعدد الإجمالي لتقارير التحقيق الصادرة في ٢٠١٢ (٤٥ تقرير تحقيق). وتبين أن ٢٤ قضية جرى التحقيق فيها (٣٣ في المائة) عبارة عن ادعاءات غير مؤيدة بدليل (انظر الشكل ١١).

٥٨ - وفي نهاية ٢٠١٣، كانت هناك ٥٦ قضية ما تزال قيد التقييم و ١٢٣ قضية قيد التحقيق.

الشكل ١١

الفصل في القضايا

عدد القضايا في عام ٢٠١٣		عدد القضايا في عام ٢٠١٢		الإجراءات المتخذة
بعد التقييم				
	١٧٢	١٤٨		- أغلقت، لا ضرورة للتحقيق
	٢٣	١٩		- أحيلت إلى مكاتب أخرى داخل البرنامج الإنمائي
١٩٥	١٦٧	المجموع		
بعد التحقيق				
٢٤	٢٠			أغلقت (غير مؤيدة بدليل)
				أغلقت (مؤيدة بدليل)
	٢٤	٢٥		- قدمت إلى مكتب الدعم القانوني
	١٤ ^(١)	١٣		- قدمت إلى المكاتب القطرية
	٨	٣		- قدمت إلى لجنة استعراض جهات البيع
	٣	١		- قدمت إلى منظمات أخرى
	-	٣		- تقارير تحقيقات أخرى
٤٩	٤٥			المجموع الفرعي (مؤيدة بدليل)
٧٣	٦٥	المجموع		
٢٦٨	٢٣٢			مجموع القضايا المغلقة أثناء السنة
	٤٩ ^(٢)	٤٥		تقارير التحقيقات الصادرة
	٦	٣		الرسائل الإدارية الصادرة

(١) تقريران من هذه التقارير قديما في ٢٠١٢ وإن لم يغلقا رسمياً حتى ٢٠١٣.

(٢) هذا العدد لا يشمل التقارير المنقحة المعاد إصدارها.

القضايا المؤيدة بدليل

٥٩ - غالباً ما اشتملت المخالفات المحددة في التحقيقات التسعة والأربعين المؤيدة بأدلة على أدلة بشأن التحويل في عمليات الشراء (٢٣ قضية، أي ٤٧ في المائة)؛ وسوء التمثيل (ست قضايا، أي ١٢ في المائة)؛ والسرقه والاختلاس (ست قضايا، أي ١٢ في المائة) (انظر الشكل ١٢)^(٣).

(٣) انطوى بعض التقارير على أكثر من نوع من أنواع سوء السلوك.

الشكل ١٢

عدد تقارير التحقيقات الصادرة في ٢٠١٣، حسب الفئة

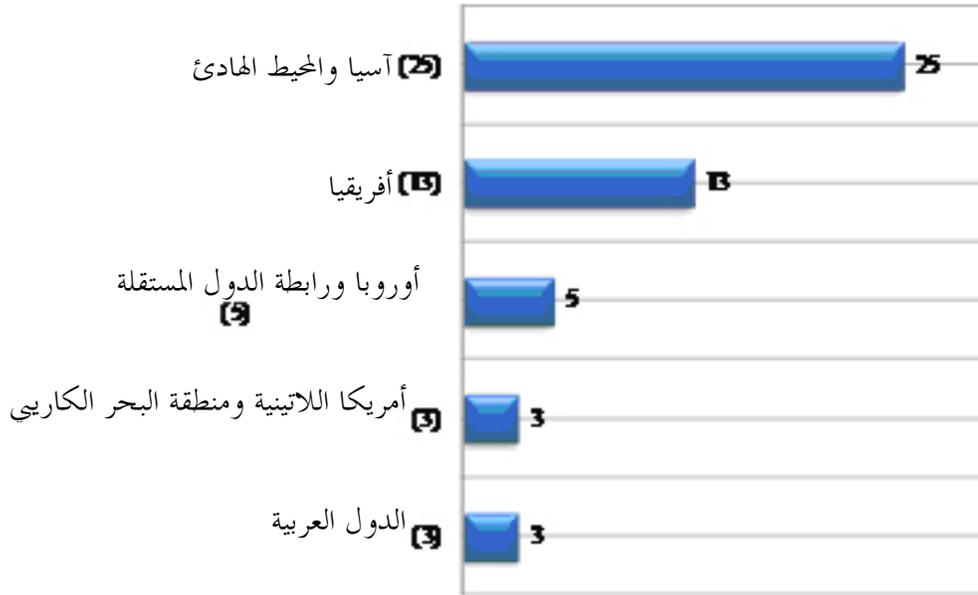


٦٠ - بلغ إجمالي الخسائر المالية المؤيدة بأدلة في تقارير التحقيقات ٣،٣ ملايين دولار في ٢٠١٣. كما تبين وجود مؤشرات دالة على التحايل في عقود صادرة عن البرنامج الإنمائي قيمتها نحو أربعة ملايين دولار. إلا أنه كان من المتعذر تحديد مقدار الخسارة التي تكبدها البرنامج الإنمائي نتيجة لهذا التحايل المزعوم. انظر المرفق الرابع للاطلاع على وصف موجز للقضايا المؤيدة بأدلة البالغ عددها ٤٩ قضية.

٦١ - وقد بيّن التوزيع الجغرافي لهذه القضايا التسع والأربعين أن ٥١ في المائة منها وقعت أحداثه في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأن ٢٦ في المائة منها وقعت أحداثه في أفريقيا (انظر الشكل ١٣).

الشكل ١٣

عدد تقارير التحقيقات في ٢٠١٣، حسب المنطقة



الإجراءات المتخذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ نتيجة لتقارير التحقيق

٦٢ - استناداً إلى التقارير الأربع والعشرين المرسلة إلى مكتب الدعم القانوني بشأن الموظفين، نال موظفان عقوبة تأديبية هي الفصل، ونال موظف عقوبة تأديبية هي إنهاء الخدمة، وبُريء موظف رابع. والفصل هو أشد الإجراءات التأديبية ويعني إنهاء الخدمة فوراً، دون إشعار أو تعويض. أما إنهاء الخدمة، فإنه يكفل الإشعار أو التعويض بدلاً من الإشعار ويمكن أن يكفل تعويضاً عن إنهاء الخدمة.

٦٣ - وأتهم ثلاثة موظفين بسوء السلوك ولكن لم يُتخذ بعد قراراً بتبرئتهم أو عدم تبرئتهم أو باتخاذ إجراء تأديبي حيالهم.

٦٤ - وفيما يختص بالموظفين الثلاثة الذين استقالوا قبل استكمال التحقيق أو العملية التأديبية، فقد وُضعت رسالة في ملفات كل منهم عملاً بالمادة ٧٢ من الإطار القانوني الذي يشير إلى أنهم كانوا سيُتهمون بسوء السلوك فيما لو بقوا في خدمة المنظمة. وفيما يختص بالموظف الذي استقال أثناء التحقيق، فقد وُضعت في ملفه رسالة جاء فيها أنه كان سيُبرأ فيما لو بقي في خدمة المنظمة.

٦٥ - وفي نهاية عام ٢٠١٣، كانت تسعة من تقارير التحقيق المقدمة في ٢٠١٣ ما تزال قيد الاستعراض من جانب مكتب الدعم القانوني بينما أعيد تقريران إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التماساً للإيضاحات.

٦٦ - وكان من نتائج تقارير التحقيق الأربعة عشر التي قدمت إلى المكاتب القطرية إنهاء عقود تسعة من حاملي عقود الخدمة. ولم يجر تجديد أربعة عقود خدمة. وتوفي أحد حاملي عقود الخدمة قبل أيام من تلقي المكتب القطري تقرير التحقيق. وجرّاء التقارير الثلاثة التي قُدمت إلى وكالات أخرى في غضون ٢٠١٣، جرى إنهاء عقود اثنين من حاملي عقود الخدمة، ولم يجر تجديد عقد الشخص الثالث الذي لديه عقد خدمة.

الجزاءات الموقّعة على البائعين

٦٧ - أسفر تقريران من تقارير التحقيق الثمانية المقدمة إلى لجنة استعراض البائعين (وهي الهيئة الفنية الداخلية التي تقدم التوصيات إلى كبير موظفي المشتريات بشأن طلبات فرض الجزاءات على البائعين) عن حرمان خمسة بائعين لمدة أربع سنوات. وأسفرت ثلاثة تقارير عن فرض جزاءات مؤقتة على ٢٢ بائعاً. وأسفر تقرير واحد عن عدم فرض جزاءات على بائع واحد، ولكن اللجنة أصدرت فعلاً رسالة تحذير للبائع. وفي نهاية ٢٠١٣، كان هناك تقريران ما زال قيد الاستعراض من جانب اللجنة.

عاشراً - استنتاج عام وإطار عمل للمستقبل

٦٨ - جاءت المراجعات التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات فيما يختص بالمقر، والمكاتب القطرية، ومهام وظيفية أخرى، ومنح الصندوق العالمي، ومشاريع التنفيذ المباشر، فضلاً عن مراجعات الحسابات التي أجرتها أطراف ثالثة لمشاريع المنظمات غير الحكومية و/أو مشاريع التنفيذ الوطني، مكملة لآليات الرقابة الأخرى التي تستمد منها مديرة البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي الاطمئنان إلى كفاءة استخدام موارد البرنامج الإنمائي وإلى فعالية وكفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وعملياتها. وظلت النتائج العامة للمراجعة، والاستجابة العامة للمكاتب المشمولة بالمراجعة، حسب ما تبين من الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، والحسم الفعال للقضايا موضع التحقيق، تشير إلى فعالية ما يضطلع به مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من مراجعة داخلية للحسابات وتحقيق. كما ظل المكتب يستفيد من الدعم المطلق من جانب إدارة البرنامج الإنمائي العليا واللجنة الاستشارية [المستقلة] للمراجعة.

٦٩ - وبفضل الموافقة على استراتيجية المكتب للسنوات الأربع الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وهي الموافقة التي جرت مؤخراً، سيتمكن المكتب من المساهمة في إنجاز أهداف البرنامج الإنمائي الاستراتيجية عن طريق نهجه المتناسك المنضبط المتبع إزاء مراجعة الحسابات ليزيد بذلك من فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة في البرنامج الإنمائي.